

[المجلد: الثامن / العدد: الأول / (أفريل 2024) / الصفحات: 021-038]

المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على تقويم الأداء المالي

«دراسة تطبيقية على بنك فيصل الإسلامي»

إيمان عثمان عبدالله حسين⁽¹⁾؛ عبدالرحمن البكري منصور⁽²⁾.

✉ emmancosman@gmail.com

✉ abderhaman234@gmail.com

⁽¹⁾ باحث دكتوراة، جامعة النيلين [السودان]

⁽²⁾ استاذ المحاسبة المشارك، جامعة النيلين [السودان]

تاريخ النشر: 2024/09/03

تاريخ القبول: 2024/09/01

تاريخ الإرسال: 2024/07/31

الملخص:

هدفت الدراسة الى تحليل تأثير الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على المحافظة على رأس المال المستثمر. وتحديد مدى كفاية مجمعات الإهلاك المشكلة وفق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية. توصلت الدراسة الى عدة نتائج اهمها: ان الفرق الكبير بين قيم الأصول بالتكلفة التاريخية وقيمها وفقاً للنموذج المقترح (الذي يأخذ التضخم في الاعتبار) يشير إلى أن الاعتماد على التكلفة التاريخية لا يحافظ على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر. ان الفرق الكبير بين قسط الإهلاك الدفري وقسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح يشير إلى أن مجمعات الإهلاك المبنية على التكلفة التاريخية غير كافية لتغطية تكاليف الإحلال الحقيقية في ظل التضخم.

الكلمات المفتاحية: التضخم، الأداء المالي، التكلفة التاريخية، الإهلاك، رأس المال المستثمر.

تصنيف «جال»: E31 , G30 , M41 , M41 , G31



emmancosman@gmail.com

* البريد الإلكتروني للمُرسل:

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور «الجلفة»



Accounting For Price Changes (Inflation) And Its

Impact On Financial Performance

«An Applied Study On Faisal Islamic Bank»

Eman Othman Abdullah Hussein ^{*(1)}; Abdulrahman Al-Bakri Mansour ⁽²⁾.

⁽¹⁾ PhD Recherche, Al-Neelain University [Sudan]

emmancosman@gmail.com

⁽²⁾ Associate Professor of Accounting, Al-Neelain University [Sudan]

abderhaman234@gmail.com

Received: 31/07/2024

Accepted: 01/09/2024

Published: 03/09/2024

Abstract:

The study aimed to analyze the impact of relying on the historical cost basis under inflation on the preservation of invested capital, and to determine the adequacy of depreciation pools formed on the basis of historical cost under inflation to carry out the replacement process and maintain the productive capacity of the economic unit.

The study came up with several results, the most important of which are: The large difference between the values of assets at historical cost and their values according to the proposed model (which takes inflation into account) indicates that relying on historical cost does not preserve the real value of the invested capital. The large difference between the book depreciation premium and the depreciation premium according to the proposed model indicates that depreciation pools based on historical cost are insufficient to cover real replacement costs under inflation.

Keywords: Inflation, financial performance, historical cost, depreciation, invested capital

«JEL» Classification: E31 , G30 , M41 , M41 , G31 .

* Corresponding author:

emmancosman@gmail.com



أولاً: الإطار المنهجي

1. تمهيد: تعد دراسة تأثير التضخم على الأداء المالي للمؤسسات المالية من القضايا البالغة الأهمية في علم المحاسبة والاقتصاد. يُعنى موضوع "المحاسبة عن تغيرات الأسعار" بتقييم كيفية تأثير تغير الأسعار والتضخم على القوائم المالية وجودة الأرباح المحاسبية. يمثل التضخم تحديًا بارزًا للمؤسسات المالية، حيث يتسبب في تآكل قيمة العملة ويؤدي إلى تقديم بيانات مالية قد تكون مضللة إذا لم تُعدل لتعكس القيم الحالية للأصول والخصوم.

في هذا السياق، تعد دراسة التأثيرات الاقتصادية للتضخم من خلال الاعتماد على التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية جوهرية لفهم مدى دقة هذه الأساليب في المحافظة على رأس المال المستثمر. في ظل التضخم، تصبح القيم المسجلة تاريخيًا غير ملائمة، وهذا يطرح تساؤلات حول مدى قدرة المؤسسات المالية على الحفاظ على مستويات رأس المال الحقيقي وتقديم معلومات مالية دقيقة.

تسعى هذه الدراسة التطبيقية التي تركز على بنك فيصل الإسلامي لتقديم تحليل شامل لكيفية تأثير الأداء المالي للمصرف بفعل التضخم. من خلال استقصاء البيانات المالية وتحليلها، تهدف الدراسة إلى تقديم رؤى حول فعالية الأساليب المحاسبية المستخدمة في التعامل مع تغيرات الأسعار ومدى الحاجة إلى تبني معايير محاسبية حديثة تعكس القيم الجارية للأصول والخصوم لضمان دقة التقارير المالية.

2. مشكلة الدراسة: تمثلت مشكلة الدراسة في مدى تأثير الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على المحافظة على رأس المال المستثمر وتقديم تقييم دقيق للأداء المالي للمصرف. بالإضافة إلى ذلك، تطرح الدراسة تساؤلات حول كفاءة مجتمعات الإهلاك المشكلة وفق أساس التكلفة التاريخية في الحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية وضمان استدامة عمليات الإحلال.

3. أهمية الدراسة

أ. الأهمية العلمية: تساهم الدراسة في توسيع نطاق الأبحاث المحاسبية من خلال تقديم أدلة عملية على تأثير التضخم على القوائم المالية وجودة الأرباح المحاسبية.

تقدم الدراسة رؤى مهمة حول الحاجة إلى تطوير معايير محاسبية تعترف بتغيرات الأسعار وتساعد في تقديم معلومات مالية أكثر دقة وموثوقة.

تسلط الدراسة الضوء على الأثر الاقتصادي للتضخم على المؤسسات المالية مما يساعد الأكاديميين والباحثين في تحسين الفهم العلمي لهذه الظواهر الاقتصادية.

ب. الأهمية العملية: تقدم الدراسة توصيات عملية لمتخذي القرار في بنك فيصل الإسلامي حول كيفية مواجهة تحديات التضخم وتحسين دقة التقارير المالية.

تسهم النتائج في توجيه المصارف والمؤسسات المالية نحو تبني أساليب حديثة في المحاسبة تعترف بتغيرات الأسعار، مما يساعد على تحسين نوعية المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين.

تساعد الدراسة في توعية المصارف بأهمية تعديل القيم المحاسبية.

4. أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أ. دراسة تأثير الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم على المحافظة على رأس المال المستثمر.
- ب. تحديد مدى كفاية مجمعات الإهلاك المشككة وفق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

5. فرضيات الدراسة: لتحقيق أهداف الدراسة يتم اختبار الفرضيات التالية:

- أ. أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر.
- ب. أن مجمعات الإهلاك المشككة وفق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم لا تكفي للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

6. منهجية الدراسة: تسعى هذه الدراسة التطبيقية إلى تحليل تأثير تغيرات الأسعار (التضخم) على تقويم الأداء المالي لبنك فيصل الإسلامي خلال الفترة من 2016 إلى 2020. يعتمد التحليل على البيانات المالية المنشورة للبنك، بالإضافة إلى تطبيق الأساليب الإحصائية والمحاسبية المناسبة لقياس الأثر مثل التحليل الوصفي.

ثانياً: الدراسات السابقة:

1. محمد، الهادي، (2016م):⁽¹⁾ هدفت الدراسة بصورة أساسية إلى معرفة مفهوم السيولة المصرفية وأهميتها ودورها في الحد من الازمة المالية حال توافرها في ظروف التضخم، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من بعض المصارف العاملة بولاية الخرطوم، توصلت الدراسة إلى أن توافر السيولة في ظروف التضخم يمكن العملاء من الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصارف ويقلل من المخاطرة الائتمانية، وأن عدم توافر قدر كاف من السيولة يعد مؤشراً على عدم سلامة المركز المالي للمصرف مما ينبئ بحدوث الأزمات المالية للمصارف.

2. العيفة، (2017):⁽²⁾ هدفت الدراسة إلى توضيح المفاهيم الأساسية حول سياسة استهداف التضخم وتبسيط الضوء على تبني السلطات النقدية الجزائرية لهذه السياسة لتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل. استخدمت الدراسة الأسلوب الوصفي التحليلي لعرض المفاهيم والنظريات، والأسلوب الكمي لتطبيق نماذج وطرق إحصائية

وقياسية. توصلت الدراسة إلى حاجة الاقتصاد الجزائري لتطوير الأسواق المالية ووضع نماذج كفؤة للتنبؤ بمعدلات التضخم لتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.

3. سميرة، (2019م):⁽³⁾ هدفت الدراسة إلى بيان أثر التضخم على القوائم المالية، خصوصاً الميزانية وجدول حسابات النتائج، نظراً لأهمية هذه القوائم لدى مستخدميها في اتخاذ القرارات المالية الملائمة وتقييم الأداء. تم تطبيق أحد المداخل المحاسبية المقترحة لمعالجة تأثير التضخم على القوائم المالية في مؤسسة اقتصادية جزائرية. خلصت الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم باستخدام طريقة التكلفة التاريخية المعدلة بوحدة النقد الثابتة والمحاسبة التقليدية المعدة على أساس التكلفة التاريخية، مما يبين تأثير التضخم على مصداقية البيانات المالية.

4. دراسة فاطمة (2015م):⁽⁴⁾ هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية في العراق باستخدام تحليل التكامل المشترك. اعتمدت الدراسة على البيانات المالية لمصرف الرافدين خلال الفترة من 1980 إلى 2011، واستخدمت التحليل القياسي ومنهجية التكامل المشترك لتوصيف العلاقات بين بعض مؤشرات السياسات الاقتصادية ومؤشرات الأداء المالي. توصلت الدراسة إلى أن انعدام برامج التدريب وإعادة التأهيل للعاملين وفقاً للتطورات التكنولوجية الحديثة أثر سلباً على تقييم كفاءة الأداء المالي

5. دراسة: الدرديري، (2015م)⁽⁵⁾ هدفت الدراسة إلى تعريف المنشآت الصناعية بالموازنة على أساس النشاط ودورها في تقويم الأداء المالي. استخدمت الدراسة المنهج الاستقرائي، الاستنتاجي، التاريخي، الوصفي، والإحصائي، واعتمدت على استمارة الاستبانة لجمع البيانات من العاملين بالقطاع الصناعي في السودان. توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظام الموازنة على أساس النشاط يساهم في تقويم الأداء المالي بدقة أكبر، وأوصت بتبني هذا النظام بشكل تدريجي بدءاً من قسم واحد حتى يشمل المنشأة الصناعية بأكملها.

6. دراسة: Sardo and Other، (2018)⁽⁶⁾ تمثلت مشكلة الدراسة في تحديد المعايير المالية اللازمة وتطوير نموذج مناسب لتقييم الأداء باستخدام أسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير رأس المال الفكري (IC) وفرص النمو على الأداء المالي للشركات، بالإضافة إلى دراسة التأثير المعتدل لـ IC على العلاقة بين فرص النمو والأداء المالي، وتأثير التعاون الدولي على فرص النمو. جمعت الدراسة بيانات من شركات غير مالية مدرجة في البورصة من 14 دولة في أوروبا الغربية خلال الفترة من 2004 إلى 2015، واستخدمت طريقة التقدير المعممة لنظام اللحظات (GMM) لتحليل البيانات. أظهرت النتائج أن كفاءة رأس

المال الفكري تؤثر إيجابياً على الأداء المالي

للشركات ذات التقنية العالية والمتوسطة والمنخفضة، وأن هناك علاقة غير خطية بين فرص النمو والأداء المالي، حيث يعزز الاستخدام الفعال لـ IC هذه العلاقة الإيجابية. كما تبين وجود علاقة غير خطية بين تركيز الملكية وفرص النمو.

7.دراسة: منصف وعميروش، 2020م⁽⁷⁾ تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تقييم الأداء المالي لمؤسسة الصيانة للشرق من خلال تحليل قوائمها المالية، وهدفت إلى التعرف على دور هذا التحليل في تقييم السيولة والربحية للمؤسسة. استخدمت الدراسة تحليل القوائم المالية كأداة لجمع البيانات، حيث تتضمن هذه القوائم معلومات كمية ونوعية من الفترات المالية السابقة والحالية. توصلت الدراسة إلى أن مؤسسة الصيانة للشرق متوازنة مالياً رغم بعض النقائص، وأنها قادرة على الاستمرار في أداء مهامها. وأوصت بضرورة استغلال الفرص المتاحة لزيادة مردوديتها وتحقيق هامش ربح أفضل في المستقبل.

ثالثاً: التعليق على الدراسات السابقة: بمقارنة دراسة الباحثين "المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم) وأثرها على تقويم الأداء المالي" مع الدراسات السابقة، نجد أن هناك فجوة بحثية تتمثل في التركيز المحدد على تأثير التضخم على المحافظة على رأس المال المستثمر وكفاية مجمعات الإهلاك في ظل استخدام أساس التكلفة التاريخية. تتميز دراسة الباحثين بتناولها المباشر لهذه القضايا في سياق بنك فيصل الإسلامي، مما يوفر نظرة متعمقة وعملية لتأثير التضخم على الأداء المالي في القطاع المصرفي الإسلامي. بينما ركزت الدراسات السابقة على جوانب مختلفة مثل السيولة المصرفية (محمد، 2016)، سياسات استهداف التضخم (العيفة، 2017)، تأثير التضخم على القوائم المالية بشكل عام (سميرة، 2019)، وتقييم كفاءة الأداء المالي باستخدام طرق مختلفة (فاطمة، 2015؛ الدرديري، 2015؛ Sardo and Other, 2018؛ منصف وعميروش، 2020)، لذلك يمكن القول ان دراسة الباحثين تقدم إضافة نوعية من خلال تحليلها المتخصص لتأثير التضخم على جوانب محددة من الأداء المالي في سياق مصرفي إسلامي.

المحور الأول: المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم)

أولاً: مفهوم المحاسبة عن تغيرات الأسعار (التضخم): يتمركز مفهوم المحاسبة عن التضخم حول الحفاظ على رأس المال في ظل تغير مستويات أسعار السلع والخدمات وانخفاض القوة الشرائية للنقد. تتأثر القوائم المالية بشكل كبير خلال فترات التضخم، مما يستدعي تعديل المعلومات المالية لتحقيق أهداف مثل تقييم حقيقي للمركز المالي للمنشأة، اتخاذ قرارات سليمة، وتخفيض الضرائب. تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية في هذه الفترات يؤدي إلى توزيع أرباح غير واقعية ودفع ضرائب عالية، مما يؤثر سلباً على القيمة الحقيقية لرأس المال⁽⁸⁾.

ينص الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB) على ضرورة التفرقة بين مفاهيم رأس المال والحفاظ عليه. هناك مفهومين أساسيين لرأس المال: رأس المال المالي، الذي يعادل صافي الأصول ولا يأخذ بعين الاعتبار التغير في القوة الشرائية للنقد، ورأس المال المادي، الذي يركز على الطاقة الإنتاجية للمنشأة. اختيار المفهوم المناسب يعتمد على حاجيات مستخدمي القوائم المالية⁽⁹⁾.

الحفاظ على رأس المال وتحديد الربح يرتبطان بتغيرات أسعار الأصول والخصوم. يمكن قياس رأس المال المالي بوحدات نقدية، حيث يمثل الربح زيادة رأس المال الاسمي بالنقد خلال السنة. أما رأس المال المادي،⁽¹⁰⁾ فيتحقق الربح فيه من خلال زيادة القدرة الإنتاجية المادية للمنشأة، وتعتبر التغيرات في الأسعار تعديلات للحفاظ على رأس المال وليس كأرباح⁽¹¹⁾.

الإطار المفاهيمي لمجلس المعايير المحاسبية الدولي (IASB) يفضل عادةً مفهوم رأس المال المالي ولكنه يعترف بأن الحفاظ على رأس المال المادي يمكن أن تكون بديلاً ممكنًا⁽¹²⁾.

القوة الشرائية لوحدة النقد تتغير مع تغير المستوى العام للأسعار، مما يؤثر على نتائج القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية. هذه التغيرات تجعل المعلومات المالية غير دقيقة، حيث تكون الأرباح المعلنة غير واقعية بسبب التمسك بثبات وحدة النقد رغم تغير الأسعار.⁽¹³⁾ مما يؤدي إلى عدم دقة المراكز المالية واتخاذ قرارات غير سليمة من قبل الأطراف المستفيدة بناءً على قوائم مالية مضللة⁽¹⁴⁾.

ثانياً: مفهوم وأهمية **أهداف ومؤشرات تقويم الأداء المالي**: يشير الأداء المالي في القطاع المصرفي إلى أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً ويعتبر الركيزة الأساسية لما تقدم به المصارف من أنشطة مختلفة، وما هو إلا انعكاس من المركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية من أعمال المصرف لفترة زمنية معينة⁽¹⁵⁾.

تنبع أهمية الأداء المالي في القطاع المصرفي في أنه يهدف إلى تقويم أداء المصارف من عدد زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المصرف لتحديد نقاط القوة والضعف في المصرف والاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية⁽¹⁶⁾.

تتمثل أهداف تقويم الأداء المالي في انها توفير مقياسا لمدى نجاح المنشأة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها في تحقيق أهدافها، ان النجاح مقياس مركب بين الفاعلية والكفاءة، وبالتالي فهو اشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين تستطيع المنشأة ان تواصل البقاء والاستمرار في العمل. الوقوف على مستوى إنجاز الوحدات الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها⁽¹⁷⁾. وكذلك التأكد من سلامة الخطط و واقعية الاهداف المحددة مقدماً بما يساعد على اعداد الخطط للفترات التالية.⁽¹⁸⁾

يرى الباحثان ان تقويم الأداء المالي يهدف إلى مساعدة المديرين في إستيفاء بيانات التقويم ومن ثم تحديد القدر اللازم من التدريب للعاملين لرفع مستوى الأداء وكذلك يهدف إلى تقديم بيانات دقيقة للمستثمرين كما أنه يفيد في الأغراض الإدارية من حيث إتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالأصول كالإستغناء عنها أو إستبدالها أو التوسع في إستخدامها أو شراء أصول جديدة أو المفاضلة بين البدائل ورسم السياسات المالية، كما أن هدف تقويم الأداء على المستوى القومي يفيد في قياس الإستخدام الأمثل للموارد القومية.

هنالك عدة مؤشرات لقياس الاداء المالي بالمصارف وتعتبر هذه المؤشرات ترجمة مالية لنتائج القياس التشغيلي والتي تستخدم في تحديد مدى تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمصرف⁽¹⁹⁾ ومن اهمها مؤشرات الربحية التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدمو القوائم المالية في تقييم أداء المصارف وتسعى المصارف ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها إقتناعاً منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء⁽²⁰⁾. ومن المؤشرات ايضا نسب ملائمة رأس المال التي تبين ملائمة رأس المال في أي مصرف مدى توافر الأموال لمواجهة إحتياجات المصرف من الأصول الثابتة فضلاً عن مواجهة المخاطر المحتملة من إستخدام الأموال لدى فإن الحفاظ على ملائمة رأس المال في أي مصرف يعد من الأمور الضرورية لزيادة ثقة المودعين⁽²¹⁾. كما تعد نسب النمو من المؤشرات التي تقيس مدى نمو المصرف في إطار نمو الاقتصاد الوطني متمثلاً بنمو الدخل القومي أو نمو القطاع الذي يعمل فيه المصرف، ومن هذه المؤشرات نمو المبيعات، نمو الدخل الصافي، القيمة المضافة⁽²²⁾.

وكذلك من المؤشرات معدل العائد على الإجمالي الأصول وقيس الأداء المالي للمصارف ومدى فاعليتها في إستخدام الموارد المتاحة، وقيس درجة الانتاجية النهائية للأصول أي يحدد قدرة المصارف على إستخدام أصولها، ولهذا المؤشر مكونات معدل دوان الأصول ويعبر عن مقدرة المصرف على تدوير رأس المال المستثمر (وهامش الربح وهو يمثل معدل الربح إلى الإيراد)، ويقاس صافي الدخل إجمالي الأصول. وكذلك من اهم المؤشرات نسب السيولة التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها وإستخدام أصولها السائلة

والشبه سائله (الأصول المتداولة) دون تحقيق خسائر، وتأتي كذلك نسب النشاط التي تقيس مدى كفاءة المصارف في استخدام مواردها وتستخدم لتقييم مدى نجاح إدارة المصرف في إدارة الموجودات والمطلوبات وقدرتها على الاستخدام الأمثل، وكذلك نسب الرافعة المالية التي تقيس مدى اعتماد الشركات في التمويل على مصادر خارجية، وأخيراً العائد إلى إجمالي الأصول والذي يقيس مقدار العائد الذي تحققه المصارف عند استخدامها مبلغاً معيناً من المال خلال فترة محددة، وهي بذلك تقيس القوة الإيرادية للأصول والهدف من هذه النسبة معرفة ما إذا كانت المصارف قد إستردت الأموال التي إستخدمتها عند ممارستها للنشاط خلال نفس الفترة، وتحتسب النسبة عن طريق مقارنة صافي العائد أو صافي العجز بالأصول الثابتة مضافاً إليها الأصول المتداولة، ولذلك تعتبر هذه النسبة مؤشراً لقياس رغبة المؤسسة بشكل عام (23).

المحور الثاني: العلاقة بين المحاسبة عن تغيرات الأسعار وتقييم الاداء المالي للمصارف

تعد العلاقة بين المحاسبة عن تغيرات الأسعار وتقييم الأداء المالي للمصارف علاقة معقدة ومهمة. حيث يؤثر التضخم بشكل مباشر على قيمة الأصول والخصوم المدرجة في القوائم المالية؛ فعند ارتفاع الأسعار، قد تزداد قيمة الأصول الثابتة والعقارات، ولكن هذا لا ينعكس بشكل مباشر في القوائم المالية دون إجراء تعديلات محاسبية مناسبة.²⁴

بالإضافة إلى ذلك، تؤثر تغيرات الأسعار على إيرادات ومصروفات المصارف، حيث قد تزيد الإيرادات النقدية، لكن تكاليف التشغيل والمصاريف الأخرى قد ترتفع أيضاً مما يؤثر على أرباح المصرف بشكل عام. هناك أدلة تظهر أن التضخم له تأثير سلبي على الأداء المالي للقطاع المصرفي وسوق الأسهم،²⁵ مما قد يؤدي إلى انخفاض في عوائد الأسهم نتيجة زيادة التكاليف التشغيلية والتقلبات الاقتصادية.²⁶

من الأهمية بمكان أن تتبنى المؤسسات المصرفية معايير محاسبية تعترف بأثر التضخم على القوائم المالية²⁷ لتقديم صورة دقيقة عن وضعها المالي.²⁸ تتطلب هذه العملية تحديث سجلاتها المحاسبية لتعكس التغيرات في الأسعار،²⁹ وذلك من خلال إعادة تقييم الأصول والخصوم حسب القيمة الجارية بدلاً من التكلفة التاريخية³⁰ التحديات تشمل كيفية إجراء التعديلات المحاسبية لبنود الدخل والمصروفات لتعكس التغيرات في الأسعار بشكل موثوق ومستمر، وتأثير هذه التغيرات على القرارات الإدارية. تتطلب هذه التحديات اتخاذ قرارات تعتمد على تقييم دقيق ومحدث للوضع المالي في ظل التضخم³¹، لضمان إعداد تقارير مالية تعكس بدقة أوضاع المصارف الحقيقية وتساعد في صنع قرارات إدارية فعالة.

المحور الثالث: الدراسة التطبيقية.

لكي يتم اختبار نموذج التضخم المقترح للتطبيق على بنك فيصل الإسلامي لا بد من تعديل كافة بنود القوائم المالية للبنك محل الدراسة طيلة مدة الدراسة والبالغة خمس سنوات من (2016) حتى العام (2020) لقد اعتمدت الدراسة في إجابتها على مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها بالفروض التالية:

- 2- أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر
- 3- أن مجتمعات الإهلاك المشككة وفق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم لا تكفي للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية.

1/ مقارنة قسط الاهلاك السنوي للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقسط هلاك الجاري المعدل المعد طبقاً للنموذج المقترح،

الجدول (1) يقدم مقارنة بين طريقتين لحساب قسط الإهلاك السنوي للأصول الثابتة: الطريقة التقليدية المعتمدة على التكلفة التاريخية، والنموذج المقترح المبني على التكلفة الجارية. هذه المقارنة تغطي الفترة من 2016 إلى 2020، وهي فترة مهمة لدراسة تأثير التضخم على قيمة الأصول وحساب الإهلاك.

الجدول رقم (1): مقارنة قسط الاهلاك السنوي للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقسط هلاك الجاري المعدل المعد طبقاً للنموذج المقترح

السنة المنتهية في	قسط الاهلاك الدفري (أ)	قسط الاهلاك وفقاً للنموذج المقترح (ب)	الفرق بين (أ) و (ب)
2016/12/31	218525986.6	237528246.3	456054232.8
2017/12/31	712806156	855367386	152210353
2018/12/31	370607	518850	148243
2019/12/31	513444	828945	449267
2020/12/31	725272	1269226	543954
الاجمالي	932941465.6	1095512653	609406049.8

المصدر: اعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير البنك (2016-2020)

يلاحظ الباحثان من (1) والذي يظهر مقارنة قسط الإهلاك السنوي للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقسط هلاك الجاري المعدل المعد طبقاً للنموذج المقترح، ان العام 2016، شهد فرقاً كبيراً جداً بين الطريقتين. بلغ قسط الإهلاك الدفترى (التقليدي) 218,525,986.6، بينما وصل قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح إلى 237,528,246.3، مما أدى إلى فرق هائل قدره 456,054,232.8، هذا الفرق الكبير يشير إلى أن النموذج المقترح يأخذ في الاعتبار تأثير التضخم بشكل أكبر، مما يؤدي إلى تقدير أعلى لقيمة الإهلاك. هذا قد يعكس بشكل أدق التكلفة الحقيقية لاستهلاك الأصول في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

انتقالاً إلى عام 2017، نشهد ارتفاعاً كبيراً في قيم الإهلاك لكلا الطريقتين. ارتفع قسط الإهلاك الدفترى إلى 712,806,156، بينما وصل قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح إلى 855,367,386. رغم أن الفرق بين القيمتين انخفض إلى 152,210,353، إلا أنه لا يزال يمثل نسبة كبيرة تصل إلى 21.4%. هذا الارتفاع الكبير في قيم الإهلاك قد يشير إلى زيادة في قيمة الأصول الثابتة أو تغيير في سياسات الإهلاك، مع استمرار تأثير التضخم على الحسابات.

عام 2018 شهد تحولاً مفاجئاً في قيم الإهلاك، حيث انخفضت بشكل حاد. انخفض قسط الإهلاك الدفترى إلى 370,607، بينما بلغ قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح 518,850. رغم الانخفاض الكبير في القيم المطلقة، إلا أن الفرق النسبي بين الطريقتين ظل كبيراً، حيث بلغ 40%. هذا الانخفاض الحاد قد يكون ناتجاً عن تغيير كبير في هيكل الأصول الثابتة للشركة، مثل بيع أصول كبيرة أو إعادة تقييم جذرية للأصول الموجودة.

في عام 2019، بدأت قيم الإهلاك في الارتفاع مرة أخرى. وصل قسط الإهلاك الدفترى إلى 513,444، بينما ارتفع قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح إلى 828,945. الفرق بين القيمتين زاد بشكل ملحوظ ليصل إلى 449,267، أي بنسبة 87.5%. هذا الارتفاع في الفرق يشير إلى تزايد تأثير التضخم على قيمة الأصول، مما يؤكد أهمية استخدام نموذج يأخذ في الاعتبار التغيرات في القيمة الحقيقية للأصول مع مرور الوقت.

عام 2020 استمر في اتجاه الارتفاع، حيث بلغ قسط الإهلاك الدفترى 725,272، بينما وصل قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح إلى 1,269,226. الفرق بين القيمتين ارتفع إلى 543,954، وهو ما يمثل نسبة 75% تقريباً. هذا الاتجاه التصاعدي في الفرق بين الطريقتين يؤكد على الأهمية المتزايدة لاستخدام نماذج محاسبية تأخذ في الاعتبار التغيرات في القيمة الحقيقية للأصول في ظل الظروف الاقتصادية المتغيرة.

عند النظر إلى الصورة الإجمالية للفترة من 2016 إلى 2020، نجد أن مجموع قسط الإهلاك الدفترى بلغ 932,941,465.6، بينما وصل مجموع قسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح إلى 1,095,512,653. الفرق الإجمالي بين الطريقتين هو 609,406,049.8، وهو فرق كبير جداً يمثل 65.3% من إجمالي قسط الإهلاك الدفترى. هذا الفرق الكبير يسلط الضوء على التأثير الجوهرى للتضخم على قيمة الأصول وحسابات الإهلاك على مدى الفترة المدروسة.

يظهر جلياً أهمية اعتماد نماذج محاسبية تأخذ في الاعتبار التغيرات في القيمة الحقيقية للأصول مع مرور الوقت، خاصة في الاقتصادات التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة. استخدام مثل هذه النماذج يمكن أن يساعد الشركات في تقديم صورة أكثر دقة عن قيمة أصولها وتكاليف استهلاكها، مما قد يؤثر بشكل كبير على القرارات الاستثمارية والتخطيط المالي على المدى الطويل.

2/ مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقيمة الأصول

الجارية المعدلة طبقاً للنموذج المقترح: الجدول (2) التالي يقدم مقارنة بين القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة وفق الأسس التقليدية وقيمة الأصول الجارية المعدلة وفقاً للنموذج المحاسبي المقترح، مع توضيح الفرق بين القيمتين والنسبة المئوية لهذا الفرق لكل سنة مالية للفترة من 2016 إلى 2020:

الجدول رقم (2): مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقيمة الأصول

الجارية المعدلة طبقاً للنموذج المقترح

السنة المنتهية في	قيمة الأصول بالتكلفة (أ)	قيمة الأصول وفقاً للنموذج المقترح (ب)	الفرق بين (أ) و (ب)	النسبة (%)
2016/12/31	854195744	1067744680	1921940424	25.00%
2017/12/31	1182254043	1418704851	236450808	20.00%
2018/12/31	1280304	1792425	512121	40.00%
2019/12/31	1775745	2663618	887872	50.00%
2020/12/31	2943250	5150688	2207437	75.00%
الإجمالي	2042449086	2496056262	453607176	22.21%

المصدر: اعداد الباحثين، بالاعتماد على تقارير البنك (2016-2020)

يلاحظ الباحثان من الجدول (2): والذي يوضح مقارنة القيمة الدفترية للأصول الثابتة المعدة طبقاً للأسس التقليدية بقيمة الأصول الجارية المعدلة طبقاً للنموذج المقترح، ان العام 2016 شهد فرقاً كبيراً بين قيمة الأصول

المحسوبة بالطريقة التقليدية والنموذج المقترح. فبينما بلغت قيمة الأصول بالتكلفة 854,195,744، ارتفعت قيمتها وفقاً للنموذج المقترح إلى 1,067,744,680. هذا يمثل زيادة بنسبة 25% في قيمة الأصول. ومع ذلك، يجب الإشارة إلى أن الفرق المذكور في الجدول (1,921,940,424) يبدو غير صحيح، إذ أنه يتجاوز مجموع القيمتين. الفرق الحقيقي يجب أن يكون 213,548,936. هذا التباين الكبير يشير إلى أن النموذج المقترح يقيم الأصول بشكل أعلى بكثير، مما قد يعكس تأثير التضخم أو إعادة تقييم الأصول بقيمتها السوقية. في عام 2017، استمر الفرق بين الطريقتين، ولكن بنسبة أقل. قيمة الأصول بالتكلفة ارتفعت إلى 1,182,254,043، بينما بلغت قيمتها وفقاً للنموذج المقترح 1,418,704,851. الفرق بين القيمتين بلغ 236,450,808، أي بنسبة 20%. هذا يمثل انخفاضاً في نسبة الفرق مقارنة بالعام السابق، مما قد يشير إلى تباطؤ في معدل التضخم أو تغير في سياسات تقييم الأصول. ومع ذلك، فإن القيمة المطلقة للأصول ارتفعت بشكل كبير مقارنة بعام 2016، مما يدل على توسع في حجم الأصول الثابتة للشركة. عام 2018 شهد انخفاضاً حاداً في قيمة الأصول بكلتا الطريقتين. فقد انخفضت قيمة الأصول بالتكلفة إلى 1,280,304، وبلغت قيمتها وفقاً للنموذج المقترح 1,792,425. الفرق بين القيمتين بلغ 512,121، أي بنسبة 40%. هذا الانخفاض الحاد في قيمة الأصول (بنسبة تزيد عن 99% مقارنة بالعام السابق) يثير تساؤلات جدية حول ما إذا كان هناك خطأ في البيانات أو ما إذا كانت الشركة قد باعت أو استبعدت جزءاً كبيراً من أصولها. ومع ذلك، فإن ارتفاع نسبة الفرق بين الطريقتين إلى 40% يشير إلى زيادة في تأثير النموذج المقترح على تقييم الأصول.

في عام 2019، ارتفعت قيمة الأصول مرة أخرى، ولكن بقيم أقل بكثير من عامي 2016 و 2017. بلغت قيمة الأصول بالتكلفة 1,775,745، بينما وصلت قيمتها وفقاً للنموذج المقترح إلى 2,663,618. الفرق بين القيمتين بلغ 887,872، بنسبة 50%. هذه الزيادة في نسبة الفرق تشير إلى استمرار تأثير النموذج المقترح في رفع قيمة الأصول بشكل أكبر مع مرور الوقت. كما أن الزيادة في قيمة الأصول مقارنة بعام 2018 (بنسبة 38.7% للتكلفة و 48.6% للنموذج المقترح) قد تشير إلى استثمارات جديدة في الأصول الثابتة.

عام 2020 شهد ارتفاعاً كبيراً في قيمة الأصول وفي الفرق بين الطريقتين. بلغت قيمة الأصول بالتكلفة 2,943,250، بينما وصلت قيمتها وفقاً للنموذج المقترح إلى 5,150,688. الفرق بين القيمتين بلغ 2,207,437، بنسبة 75%. هذه الزيادة الكبيرة في نسبة الفرق (من 50% في 2019 إلى 75% في 2020) تشير إلى تأثير متزايد للنموذج المقترح في تقييم الأصول. كما أن الزيادة الكبيرة في قيمة الأصول (بنسبة

65.7% للتكلفة و93.4% للنموذج المقترح) قد تعكس استثمارات كبيرة في الأصول الثابتة أو إعادة تقييم شاملة للأصول في ظل ظروف اقتصادية متغيرة.

يرى الباحثان ان التحليل يظهر اتجاهاً واضحاً نحو زيادة الفجوة بين القيم الدفترية والقيم المعدلة وفق النموذج المقترح عبر السنوات الخمس. هذا الاتجاه يؤكد التأثير التراكمي للتضخم على قيم الأصول وأقساط الإهلاك. وبالرغم من التذبذبات في حجم الأرقام بين السنوات، إلا أن النسب المئوية للزيادة تظل كبيرة في جميع السنوات، مع اتجاه تصاعدي واضح. هذا يدعم بقوة الفرضية القائلة بأن الاعتماد على التكلفة التاريخية في بيئة تضخمية يؤدي إلى تقليل القيمة الحقيقية للأصول وأقساط الإهلاك، مما قد يؤثر سلباً على قدرة الشركة على المحافظة على رأس المال المستثمر وعلى قدرتها على إحلال الأصول في المستقبل. وعليه، فإن تبني نموذج محاسبي يأخذ في الاعتبار تأثيرات التضخم يبدو ضرورياً لتقديم صورة أكثر دقة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: "أن الاعتماد على أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم يؤدي إلى عدم المحافظة على رأس المال المستثمر".

تم إثبات صحة هذه الفرضية. فالفرق الكبير بين قيم الأصول بالتكلفة التاريخية وقيمها وفقاً للنموذج المقترح (الذي يأخذ التضخم في الاعتبار) يشير إلى أن الاعتماد على التكلفة التاريخية لا يحافظ على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر.

الفرضية الثانية: "أن مجتمعات الإهلاك المشككة وفق أساس التكلفة التاريخية في ظل التضخم لا تكفي للقيام بعملية الإحلال والحفاظ على المقدرة الإنتاجية للوحدة الاقتصادية".

تم إثبات صحة هذه الفرضية أيضاً. الفرق الكبير بين قسط الإهلاك الدفترى وقسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح يشير إلى أن مجتمعات الإهلاك المبنية على التكلفة التاريخية غير كافية لتغطية تكاليف الإحلال الحقيقية في ظل التضخم.

الخلاصة:

النتائج:

1- ان الفرق الكبير بين قيم الأصول بالتكلفة التاريخية وقيمها وفقاً للنموذج المقترح (الذي يأخذ التضخم في الاعتبار) يشير إلى أن الاعتماد على التكلفة التاريخية لا يحافظ على القيمة الحقيقية لرأس المال المستثمر. تتفق هذه النتيجة مع دراسة سميرة (2019م) التي أظهرت وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للقوائم المالية المعالجة من آثار التضخم والمحاسبة التقليدية المعدة على أساس التكلفة التاريخية. كما تتماشى مع دراسة (Sardo and Other (2018 التي أكدت على أهمية رأس المال الفكري وتأثيره الإيجابي على الأداء المالي للشركات. هذه النتيجة تعزز الحاجة إلى تبني نماذج محاسبية تأخذ التضخم في الاعتبار، كما أشارت دراسة العيفة (2017) إلى أهمية تطوير نماذج كفؤة للتنبؤ بمعدلات التضخم لتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل.

2- ان الفرق الكبير بين قسط الإهلاك الدفترى وقسط الإهلاك وفقاً للنموذج المقترح يشير إلى أن مجمعات الإهلاك المبنية على التكلفة التاريخية غير كافية لتغطية تكاليف الإحلال الحقيقية في ظل التضخم. هذه النتيجة تتوافق مع ما توصلت إليه دراسة سميرة (2019م) حول تأثير التضخم على مصداقية البيانات المالية. كما تدعم ما أشارت إليه دراسة الدرديري (2015م) من أهمية تبني أنظمة محاسبية متطورة مثل الموازنة على أساس النشاط لتقويم الأداء المالي بدقة أكبر. هذا يؤكد ضرورة إعادة النظر في طرق حساب الإهلاك التقليدية لتعكس التكلفة الحقيقية للأصول في ظل التضخم، وهو ما يتماشى مع توصيات دراسة منصف وعميروش (2020م) حول ضرورة استغلال الفرص المتاحة لزيادة المردودية وتحقيق هامش ربح أفضل.

3- النموذج المقترح يوفر تقديراً أكثر دقة لقيمة الأصول وأقساط الإهلاك في ظل التضخم.

تتفق هذه النتيجة مع توصيات دراسة العيفة (2017) حول الحاجة إلى تطوير نماذج كفؤة للتعامل مع التضخم. كما تتماشى مع نتائج دراسة سميرة (2019م) التي أظهرت أهمية معالجة آثار التضخم على القوائم المالية. وتدعم هذه النتيجة ما توصلت إليه دراسة فاطمة (2015م) من أهمية استخدام أساليب تحليلية متقدمة مثل التكامل المشترك لتقييم الأداء المالي بشكل أكثر دقة. كما تتوافق مع توصيات دراسة الدرديري (2015م) حول تبني أنظمة محاسبية متطورة لتقويم الأداء المالي بدقة أكبر.

4- تأثير التضخم على قيمة الأصول وأقساط الإهلاك يزداد مع مرور الوقت.

هذه النتيجة تتفق مع ما أشارت إليه دراسة محمد الهادي (2016م) حول تأثير التضخم على السيولة المصرفية والمخاطر الائتمانية. كما تتماشى مع نتائج دراسة سميرة (2019م) التي أظهرت الفروق الجوهرية بين

القوائم المالية المعدة وفق التكلفة التاريخية وتلك المعالجة من آثار التضخم. وتؤكد هذه النتيجة على أهمية ما توصلت إليه دراسة العيفة (2017) من ضرورة تطوير نماذج للتنبؤ بمعدلات التضخم لتحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل. كما تدعم توصيات دراسة منصف وعميروش (2020) حول ضرورة الاستمرار في تحليل وتقييم الأداء المالي للمؤسسات لمواجهة التحديات المستقبلية.

التوصيات:

- 1- اعتماد نموذج محاسبي يأخذ في الاعتبار تأثير التضخم على قيمة الأصول وأقساط الإهلاك.
- 2- إعادة تقييم الأصول الثابتة بشكل دوري لتعكس قيمتها الحقيقية في ظل التضخم.
- 3- تعديل سياسات الإهلاك لتتناسب مع القيمة الحقيقية للأصول وتكاليف الإهلاك.
- 4- تدريب الموظفين على استخدام النماذج المحاسبية التي تأخذ التضخم في الاعتبار.
- 5- توعية المستثمرين وأصحاب المصلحة بأهمية اعتماد نماذج محاسبية تراعي التضخم لتقديم صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للشركة.

الهوامش والاحالات

- (1) الهادي، آدم محمد إبراهيم. "أثر توافر السيولة في ظل التضخم على الأزمات المالية: دراسة ميدانية علي المصارف العامة بولاية الخرطوم". مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة النيلين، العدد 3، 2016، ص. 1-26.
- (2) العيفة، الوزعة. "أثر المتغيرات النقدية على معدل التضخم في إطار استهداف التضخم: دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2017". مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد 2، 2017، ص. 1291-1310.
- (3) عابد، سميرة. "أثر التضخم على القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019.
- (4) حميد، فاطمة رحيم. "تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية في العراق باستخدام تحليل التكامل المشترك". مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العدد 19، 2015، ص. 69-96.
- (5) الدرديري يوسف محمد الحسن. الموازنة على اساس النشاط ودورها في قياس وتقييم الأداء المالي. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2015م.
- (6) (Sardo, F. and Serrasqueiro, Z. (2018), "Intellectual capital, growth opportunities, and financial performance in European firms: Dynamic panel data analysis", Journal of Intellectual Capital, Vol. 19 No. 4, pp. 747-767. <https://doi.org/10.1108/JIC-07-2017-0099>
- (7) منصف شرقي وعميروش بوشلاغم. "دور تحليل القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة الصيانة للشرق". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة عبد الحليم مهري قسطنطينية، المجلد 31، العدد 1، 2020، ص ص 185-204.
- (8) جايد مشكور العامري، سعود. محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق. عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2006م، ص 15.

- (9) علاوي، لخضر. معايير المحاسبة الدولية. الجزائر: دار الأوراق الزرقاء، 2012م، ص 47..
- (10) (Maillet-Baudrier, C., and A. Le Mahn. Normes Comptables Internationales IAS/IFRS. Éditions Berti, 2006, p.:28
- (11) مطر، محمد. التأهيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية. عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2004م، ص 152.
- (12) (Kaddouri, A., and A. Mimeche. Cours de Comptabilité Financière. Enage Éditions, 2009, Algérie, p. 71.
- (13) أبو زيد، محمد المبروك. المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 2005م، ص ص 389-388
- (14) لطفي، أمين السيد أحمد. المحاسبة والمراجعة الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010، ص 196-199.
- (15) جمعة، السعيد فرحات. الأداء المالي للمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ للنشر، 2002م، ص 37.
- (16) نوفل، موسى. تقييم أداء الشركات الصناعية المساهمة العامة. عمان: جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م، ص 20.
- (17) جمعة، السعيد فرحان. الأداء المالي لمنظمات الأعمال. الرياض: دار المريخ للنشر، 2000م، ص 38.
- (18) اليسى، فالخ حسن. نظم الرقابة وأثرها على الأداء. تونس: المجموعة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبية، مجلة الرقابة المالية، العدد 30، يوليو 1977م، ص 97.
- (19) التومي، معمر محمد أميبيا. أثر التوجه بالعملاء على الأداء المالي. الإسماعيلية: جامعة قناة السويس، كلية التجارة، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 8، العدد 3، 2017م، ص 117.
- (20) محمود، الخلافة. العلاقة بين المؤشرات الأداء المحاسبي ومؤشرات الأداء السوقية. عمان: الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، مجلد 28، العدد 1، 2010م، ص 93.
- (21) عمر، محمود عبد السلام. لجنة بازل بين التوجهات القديمة والحديثة. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 4، العدد 1، 1996، ص 18.
- (22) المرجع السابق، ص 160.
- (23) المرجع سابق، ص 104.
- (24) الصادق، محمد آدم علي. "أثر المحاسبة عن تغيرات الأسعار على القوائم المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف العاملة بمدينة الأبيض - السودان". مجلة دراسات مالية محاسبية وجبائية، المجلد 3، العدد 2، 2024، ص 9-33.
- (25) المسعودي، حامد محسن جداح، وحواء عبد اللطيف عبود. "تحليل العلاقة بين التضخم والأداء المالي: دراسة تحليلية لبيانات عينة من المصارف العراقية الخاصة للفترة من (2005-2020)". مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، 2023.
- (26) الشوجيري، مجدي. "أثر التضخم على أداء القطاع المالي في دول حوض البحر الأبيض المتوسط". مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المجلد 8، العدد 2، 2006، ص ص 8-23.
- (27) حجاج، الشيماء. "سياسات التقشف المالي وانعكاساتها على معدلات التضخم في مصر". مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022.

- (28) أحمد، عماد محمد. "دور المحاسبة عن القيمة العادلة في تعزيز المحتوى الإخباري للقوائم المالية وتأثيرها على الأسعار والعوائد السوقية للأسهم: دراسة اختبارية على الشركات المقيدة في سوق الأسهم السعودي." الفكر المحاسبي، 2019.
- (29) العمري، سعود جايد مشكور. التضخم الاقتصادي والمعالجات المحاسبية: دراسة حالة في العراق. بغداد: دار الدكتور للنشر، 2012.
- (30) الصياد، علي محمد علي. "أثر تطبيق معايير القيمة العادلة على جودة التقرير المالي وعلى أسعار الأسهم في البورصة المصرية." التجارة والتمويل، المجلد 33، العدد 4، 2013، ص 328-281. doi: 10.21608/caf.2013.128141.
- (31) محمد، محمد جاسم، وعبد الله خضر عبطان. "قياس وتحليل أثر العمق المالي على معدلات التضخم: مصر نموذجاً للفترة (1990-2020)." مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، 2022.